كله ارتفاع من هنا

كيف نرى تغيرات السياسة النقدية لمصر حتى نهاية العام

عمرو حسين الألفي MBA, CFA
رئيس قسم البحوث
ت +202 3300 5724
aelalfy@egy.primegroup.org

عمر رشدي*

السلاح المفضل الرئيسي للبنك المركزي المصري: من المرجح أن تظل أسعار الفائدة السلاح الرئيسي المفضل للبنك المركزي المصري لمواجهة التحديات الاقتصادية الحالية مع توجهنا إلى اجتماع آخر للجنة السياسة النقدية يوم الخميس. استيقظ الدولار الأمريكي، العملاق النائم، بسبب معدلات التضخم القياسية، مما دفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع أسعار الفائدة أكثر مما كان متوقعاً في البداية وربما إحداث ركود في العملية لكبح جماح التضخم. سيؤدي ذلك إلى مزيد من الضغط على البنك المركزي المصري لرفع أسعار الفائدة لمصر لاستعادة مكانتها كوجهة جاذبة للمستثمرين الأجانب الذين يبحثون عن أسعار فائدة حقيقية لائقة. أيضاً، قراءة التضخم الأعلى من المتوقع في أبريل والتي بلغت 13.1% على أساس سنوي، ستضيف مزيداً من القوة إلى حجة رفع سعر الفائدة في الاجتماع المقبل للجنة السياسة النقدية.

نتوقع ارتفاعاً بمقدار 100-150 نقطة أساس يوم الخميس: نتوقع أن يرفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة في اجتماع لجنة السياسة النقدية القادمة بمقدار 100-150 نقطة أساس. من خلال ذلك، سيرسل البنك المركزي المصري إشارة قوية إلى السوق، مما يؤكد قدرته على (1) خفض التضخم إلى مستويات ما قبل الجائحة و(2) إعادة أسعار الفائدة الحقيقية إلى المنطقة الإيجابية بحلول العام المقبل لتشجيع الاستثمار مرة أخرى في سوق الديون المحلية، وبالتالي تعزيز الاحتياطيات الأجنبية ودعم الجنيه المصري. نتوقع أن يبلغ التضخم ذروته في أكتوبر 2022 عند 18.4% قبل أن يهدأ بعد ذلك. نتوقع الآن أن يبلغ متوسط معدل التضخم 14.1% في 2022 (ارتفاعاً من توقعاتنا السابقة البالغة 13.0%). على صعيد الأعوام المالية، نتوقع أن يبلغ متوسط معدل التضخم 8.6% في العام المالي 2022 و13.8% في العام المالي 2023.

بوجه عام، نتوقع تحركاً تراكمياً يتراوح بين 400 و450 نقطة أساس في 2022: بحلول نهاية 2022، نتوقع أن يكون البنك المركزي المصري قد رفع أسعار الفائدة بمقدار 400-450 نقطة أساس تراكمية لهذا العام، بما في ذلك الـ 100-150 نقطة أساس التي نتوقعها في 19 مايو 2022. هذا يعني ما مجموعه 200 نقطة أساس أخرى حتى نهاية العام، وهو ما يجب أن يوازن بين آثار التيسير الاقتصادي لأسعار الفائدة على جانبي الاستثمار والاستهلاك في الاقتصاد مع قبضة أفضل على التضخم. في النهاية، هذا من شأنه أن يساعد على خفض معدلات التضخم، مما يؤدي إلى فارق حقيقي في أسعار الفائدة يعزز الاستثمار الأجنبي في أسواق الديون المحلية ويساعد على الحفاظ على الاحتياطيات الأجنبية.

نتوقع استقرار الجنيه المصري على المدى القصير: الحفاظ على سعر الصرف الحالي للدولار الأمريكي/الجنيه المصري يعد أمراً جيداً لبعض المستوردين في مصر. منذ النصف الثاني من مارس، انخفضت قيمة اليوان الصيني بأكثر من 7%. وفي الوقت نفسه، يقترب اليورو من نقطة التعادل مع الدولار الأمريكي، مما يعطي الأمل في أن الانخفاض الأخير في قيمة الجنيه المصري قد لا يكون صعباً كما كان يبدو في مارس وأبريل. وهذا يجعلنا نستنتج أنه بما أن معظم شركاء مصر التجاريين قد خفضوا قيمة عملاتهم، فإنه يمكن تخفيف ضوابط الاستيراد، مع حاجة بسيطة لخفض قيمة الجنيه المصري، إن وجدت. نلاحظ أن الصين ومنطقة اليورو هما الشريكان التجاريان الرئيسيان لمصر مع صادرات مصرية تمتد بشكل أساسي إلى الأسمدة والنفط والغاز، والتي شهدت جميعها ارتفاعاً هائلاً في الطلب العالمي عليها. من جهة أخرى، لا تزال الواردات المصرية أرخص حيث تنخفض قيمة العديد من العملات مقابل الدولار الأمريكي، مما يعني أنه من المرجح أن تكون فاتورة الواردات المصرية أقل مما كان متوقعاً في البداية. لذا، نرى أنه من المبكر تحديد كيفية تأثير كل ذلك على عجز الحساب الجاري لمصر.

* متدرب في فريق الاقتصاد الكلي.

شكل 1: استقر صافي الاحتياطيات الأجنبية في أبريل 2022 بعد تراجعه الحاد في مارس 2022

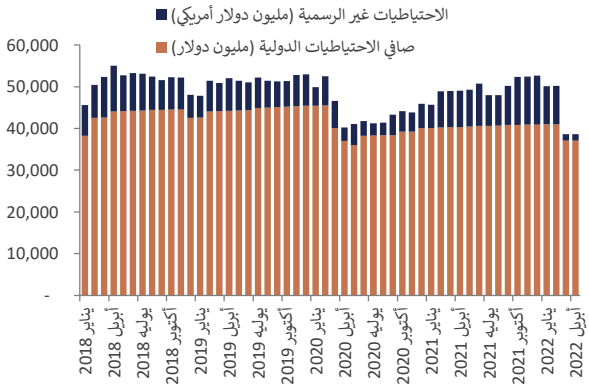

المصدر: البنك المركزي المصري، بحوث برايم.

شكل 2: اقتضى مركز العملات الأجنبية في القطاع المصرفي تخفيض الجنيه المصري

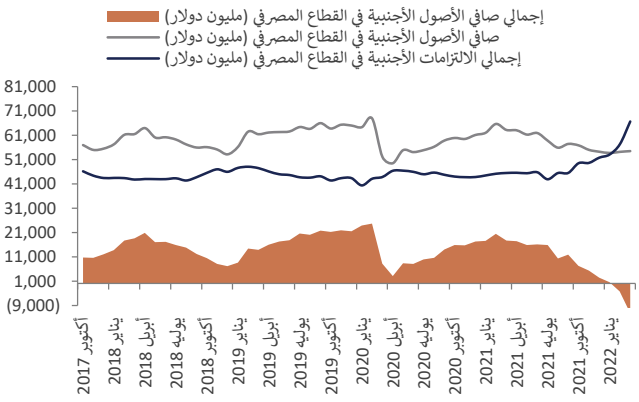

المصدر: البنك المركزي المصري، بحوث برايم.

شكل 3: تراجع الجنيه المصري بمقدار 52% منذ تخفيضه في نوفمبر 2016 ولكنه يعتبر مرتفعاً بمقدار 2% منذ يناير 2017

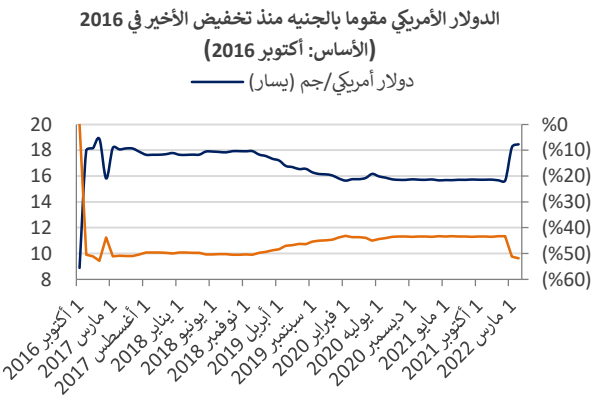

المصدر: البنك المركزي المصري، بحوث برايم.

شكل 4: استمر تأجيج التضخم نتيجة تضخم الغذاء الناجم عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية

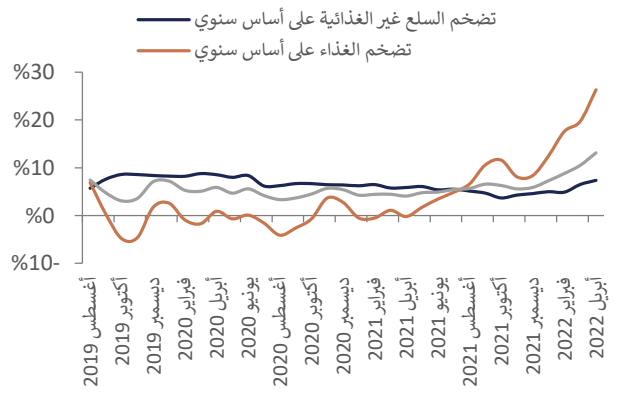

المصدر: البنك المركزي المصري، بحوث برايم.

شكل 5: سيستمر التضخم في الارتفاع خلال أكتوبر 2022 قبل تباطؤه

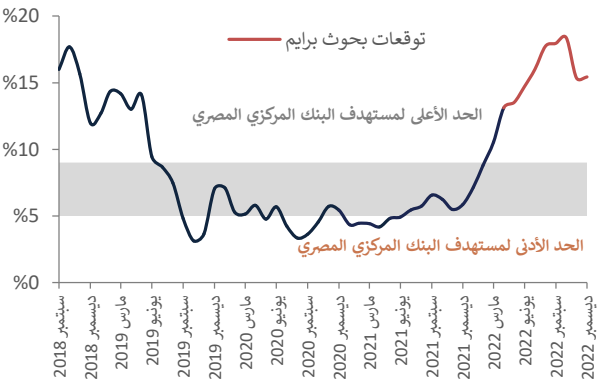

المصدر: البنك المركزي المصري، بحوث برايم.

شكل 6: ستظل معدلات الفائدة الحقيقية سالبة لبقية العام

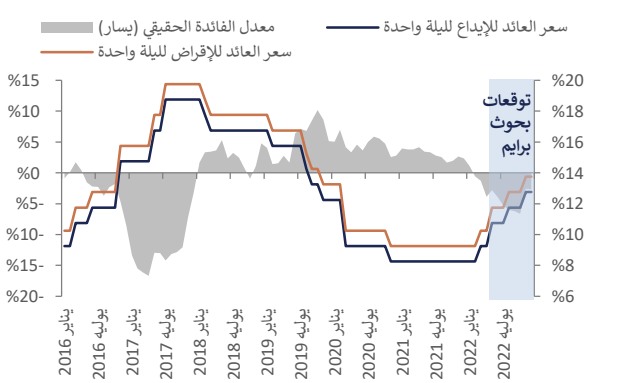

المصدر: البنك المركزي المصري، بحوث برايم.

برايم لتداول الأوراق المالية

شوكت المراغي
العضو المنتدب
ت: 5622 3300 202+
SElmaraghy@egy.primegroup.org

المبيعات

محمد عزت
مدير المبيعات والفروع
ت: 5784 3300 202+
MEzzat@egy.primegroup.org

محمد عشماوي
مدير مبيعات المؤسسات
ت: 5612 3300 202+
MAshmawy@egy.primegroup.org

عمرو علاء، CFTe
رئيس فريق -- المؤسسات
ت: 5609 3300 202+
AAlaa@egy.primegroup.org

محمد المتولي
مدير
ت: 5610 3300 202+
MElmetwaly@egy.primegroup.org

عماد الصافوري
مدير
ت: 5624 3300 202+
EElsafoury@egy.primegroup.org

شوكت رسلان
مدير فرع مصر الجديدة
ت: 8130 3300 202+
SRaslan@egy.primegroup.org

نشوى أبو العطا
مدير فرع الإسكندرية
ت: 5173 3300 202+
NAbuelatta@egy.primegroup.org

البحوث

عمرو حسين الألفي، CFA
رئيس قسم البحوث
ت: 5724 3300 202+
AElalfy@egy.primegroup.org

المركز الرئيسي

برايم لتداول الأوراق المالية ش.م.م.
ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 179.
عضو بالبورصة المصرية.

2 شارع وادي النيل، برج الحرية، الدور السابع
المهندسين، الجيزة، مصر
ت: 5700/770/650/649 3300 202+
ف: 7543 3760 202+

الفروع

مصر الجديدة
7 ميدان الحجاز
مصر الجديدة، القاهرة، مصر
ت: 0600 2777 202+
ف: 0604 2777 202+

الإسكندرية
7 شارع ألبرت الأول
سموحة، الإسكندرية، مصر
ت: 8170 3300 202+
ف: 4622 3305 202+

الموقع الإلكتروني

www.primeholdingco.com

إخلاء المسئولية

المعلومات التي وردت في هذا التقرير لا علاقة لها بأية أهداف استثمارية معينة أو بموقف مالي أو نصائح خاصة لمستخدمي التقرير، سواء اطلعوا عليها بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع إلكترونية متخصصة في هذا الشأن، ويُنشر هذا التقرير، فقط، كوسيلة لإيضاح المعلومات وليس دعوة لشراء أو بيع أية ورقة أو أداه مالية، وما لم يذكر العكس فإن أي بيانات سعريه تعد مجرد مؤشرات. ليس على الشركة مسئولية ولا ضمان حول دقة وصحة وتمام البيانات الواردة في هذا التقرير. النتائج الماضية ليست بالضرورة مؤشرات حول الوضع المستقبلي، فقد يؤثر التغير في أسعار الصرف على أي سعر أو قيمة واردة في هذا التقرير. لا تُلزم كافة البيانات الواردة في هذا التقرير قارئيها اعتبارها بديلاً عن وسائلهم الخاصة للقيام بالتحليلات والاستنتاجات القائمة على فروضهم وأحكامهم، وكافة الآراء الواردة قد تكون محلا للتغير حتى من داخل الأقسام الأخرى لبرايم نظراً لطبيعة الفروض المستخدمة، ولا تتحمل برايم أية مسئولية حول تعديل هذه البيانات أو الحفاظ عليها. مجموعة برايم، بكافة مديريها وموظفيها وكافة العاملين بها والعملاء قد يكون أو كان لديهم مصالح أو لديهم مواقف طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية أو العملات المشار إليها في التقرير وقد يقوموا بعمليات بيع أو شراء لها لمصلحتهم أو نيابة عن الغير في أي وقت. لا تتحمل مجموعة برايم أو أي من كياناتها أو موظفيها أي مسئوليه قانونية عن أي خسائر أو تلف ينتج عن إتباع هذا التقرير أياً كانت وسيلة الاطلاع عليه سواء بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع متخصصة بهذا الشأن، وتفرض عدد من اللوائح والقوانين عددا من الالتزامات التي لا يمكن الإفصاح عنها، ولا يعنى هذا الإبراء بأي حال من الأحوال حدا أو تضييقا لحقوق أي شخص قد يمتلكها في ضوء هذه اللوائح أو القوانين. علاوة على ذلك فإن مجموعة برايم أو أية من شركاتها قد تربطها أو ربطتها علاقة مع الشركات الواردة في هذا التقرير.

جميع الحقوق محفوظة 2022© مجموعة برايم، ويحظر نشر أو توزيع هذا التقرير بدون إذن مسبق من المجموعة.